

الدولة والسيادة في عصر العولمة



ما هي الدولة؟ وما هي غايتها؟ سؤال يبدو لأول وهلة، وكأنه يعيدنا إلى تلك المناقشات الأولى في الفلسفة السياسية حول معنى الدولة والسلطة والمجتمع.

إن مثل هذا السؤال، تفرضه أحداث اليوم فرضاً، كما كانت أحداث الماضي قد فرضته لأول مرة، منذ أن كان هناك جماعة بشرية، ومنذ أن كانت هذه الجماعة سياسية بالضرورة، ففلاسفة اليونان والرومان والعرب المسلمين، ومسيحيو أوروبا العصور الوسطى، وحداثيو أوروبا عصر النهضة، ومنه gio العصور الحديثة والمعاصرة، حين خاضوا في السياسة، وعلى رأسها مفهوم الدولة، إنما كانوا يفعلون ذلك لأن الأحداث والمتغيرات الجارية كانت تدفعهم لذلك دفعاً، فلم يكن اعتماداً، أو من باب الترف الذهني أو الفكري، مثلاً أن يقوم أفلاطون ومن بعده أرسطو ومن قبلهما سocrates، بما قشة قضية الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وكيف يجب أن يكون الشكل الأمثل لتلك الدولة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، فقد كانت حضارة وثقافة "دولة المدينة" الإغريقية آيلة للسقوط، مفسحة في المجال للدولة الإمبراطورية العالمية التي استهلها الإسكندر المقدوني، قبل أن ترث روما تلك الإمبراطورية، ومن هنا كانت القضية تفرض نفسها على الأذهان والعقول. وعندما خرج ميكا فيلي بمفاهيمه السياسية الجديدة، أو هوبيز ومن تلاميذه من مفكري السياسة الحديثين (من حيث الانطلاق في التنظير من عالم الواقع لا من عالم المُثُل)، كانت هناك تغيرات اجتماعية واقتصادية وبالتالي سياسية، تتفاعل في أحشاء المجتمع الأوروبي، وكان لزاماً أن يكون هناك تعبير نظري سياسي عنها وعن اتجاهاتها، وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج، وما يجب أن تسفر عنه من نتائج، ومن هنا كان دور المفكر والفيلسوف والمثقف للتعبير عن تلك التغيرات، فالتنظير عموماً ليس ترفاً، أو شيئاً مفروم العُرى عن الواقع، بقدر ما هو تعبير عنه واستشراف له في ذات الوقت، فعندما كان توماس هوبيز الإنجليزي، وجان بودان الفرنسي يتهدّدان عن مفهوم "السيادة"، ويُنطران له، فإنّهما في الحقيقة كانوا يعبران عن تلك المرحلة الانتقالية في التاريخ الأوروبي من الدولة "الكوزموبوليتانية"، إلى الدولة "القومية" الحديثة، ومن تشطيط السيادة في البلد الواحد، رغم وحدتها الشكلية أو الاسمية، إلى حصر السيادة في موقع واحد، هوبيز وبودان، كمثل هنا، كانا يضعان

الأُسس النظرية لتنظيم الدولة الحديثة، وهذا لم يأتي بذلك التنظير من بنات الخيال المجرد، بقدر ما كانا يربطان الأحداث والتغيرات الجارية بما يمكن أن يتجلّى عنها من نتائج، ويربطان بين الطرفين "الحدث و نتيجته المحتملة" بالتنظير المستند إلى الواقعية السياسية والاجتماعية، وليس إلى مجرد التأمّل أو التفكير الغربي، وعندما أنهت معاهدة " ويستفاليا " (1648) الحروب الدينية الداخلية في دول أوروبا، مفسحة في المجال للحروب القومية الخارجية، كان ذلك إعلاناً رسمياً بولادة " الدولة - الأُمة " الحديثة (state nation) ، وما يتضمنه ذلك من مفاهيم ملزمة، مثل مفهوم السيادة الذي عبر عنه ميكا فيلي و بودان وهو بز نظرياً ، قبل أن يتجسد سياسياً .

وما يجري على الساحة الدولية اليوم، هو نوع من الانقلاب الجذري في العلاقات بين الدول، وفي تلك العلاقة التقليدية بين الحاكم والمحكوم، وما يتضمنه ذلك من تغيرات محتملة في شكل الدولة ونمط الحكم المعتبر شرعاً ، بحيث يمكن القول إنّ مثل هذا الانقلاب لا يقل في أهميته المستقبلية، عن ذاك الانقلاب في التاريخ الأوروبي، الذي أدى في النهاية إلى انتهاء عصر وبداية عصر جديد، مع ما يرافق ذلك من بداية ظهور مفاهيم سياسية جديدة، أو مصادر جديدة لمفاهيم قديمة، تصف هذا الانقلاب والتحول ، وتحاول أن تضعه في إطار نظري سياسي جديد، كما فعل منظرو تلك الحقبة، فبعيداً عن مستوى التحليل الآني والجزئي (MICRO) للسياسة، والموافق السياسية بصفتها فن الممكن، فإنّ الإفرازات السياسية بعيدة المدى، منظورة إلى المسألة من زاوية كلية (MACRO) لعصر العولمة، وخاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية وانهيار آخر الإمبراطوريات "الكوزموبوليتانية" التقليدية (الاتحاد السوفييتي)، رغم القشرة الحديثة لتلك الإمبراطورية، وأثر كلّ ذلك على ما نشاهده اليوم من أحداث في مناطق البلقان والقوقاز وشرق آسيا، هو بداية تحول جذري في العلاقات الدولية، وفي شكل الدولة وبنيتها، وفي السياسة الداخلية وعلاقة الحاكم بالمحكوم على حدّ سواء. فالدولة عموماً، إنما نشأت في المقام الأول على أساس شرعية الحفاظ على حياة أفرادها ابتداء، ومن ثم فرصة الحركة الآمنة نسبياً ، والدولة القومية خاصة، وما تتضمنه من مفاهيم السيادة ونحوها، إنما بترت إلى الوجود كنوع من وضع حدّ للعنف في المجتمع، ومن ثمّ تأتي بقية الحقوق، بغض النظر عن مدى " حقوقيتها" ، فقد يكون هناك اختلاف على طبيعة تلك الحقوق، وكونها حقوقاً من عدمه بين مختلف المفكرين وممارسي السياسة في القديم والحديث، ولكن حقّ الحياة ذاته لا يمكن أن يكون هناك اختلاف عليه، فهو الحقّ الأساس الذي تقوم عليه بقية الحقوق، وقد تختلف الدولة القومية الحديثة عن أنماط وأشكال الدول السابقة عليها، من حيث إنّها تقوم على أساس الأُمة الواحدة، والشرعية المتبعة عن مفهوم الأُمة هذا، ولكن ذلك لا ينفي الجوهر الرئيسي الذي قامت عليه الدولة بصفتها تجمّعاً بشرياً بوظيفة تاريخية معينة، ألا وهي تحقيق الأمن للجماعة المنضوية تحتها (أُمةٌ كانت تلك الجماعة، أو مزيجاً من الأُمم)، ومن هنا انبثق مفهوم "السيادة" ذاته في المقام الأول، ومن بعد ذلك تأتي بقية الاعتبارات، نعم، قد يكون هناك بعض الأيديولوجيات السياسية، والتيارات الفكرية التي تعطي الدولة أهمية عظيمة، وتحتها كلّ الحقوق، بما فيها حقّ حياة الفرد ذاته، وخاصة في عهود قديمة، ولكن مثل تلك التيارات والأيديولوجيات تعتبر نوعاً من الشذوذ عن القاعدة العامة، حين النظر إلى المجرى التاريخي العام للفكر السياسي والممارسة السياسية والتاريخية للإنسان، وحين يتناقض المفكرون وفلسفه السياسة في غاية الدولة وهدفها الرئيس، فإنّهم لا يختلفون حول حقّ الحياة هذا، ضمناً كان ذلك أو صراحة، سواء كان نقاشهم يدور حول غاية الدولة مثاليّاً (أفلاطون وروسو هيغل على سبيل المثال)، أو واقعياً (ميكا فيلي و هو بز وفيبر مثلاً)، فمن دون الوجود المادي لذات الإنسان، فإنّه لا معنى لأي تجمّع بشري.

وعندما يُعرف عالم اجتماع مثل ماكس فيبر الدولة (السلطة) بأنّها "الاحتكار الشرعي لوسائل العنف في المجتمع" ، فإنّ هدف هذا الاحتقار في النهاية هو الحفاظ على حقّ الحياة ابتداء، ومن ثمّ تأتي بقية الحقوق حسب الاتفاق، وحسب التطور التاريخي لعلاقة الحاكم بالمحكوم، وما ينتهي عنه كلّ ذلك من نظام سياسي واجتماعي، والاحتقار الشرعي لوسائل العنف في المجتمع هذا، هو الأساس المادي لمفهوم السيادة، بل هو ذات السيادة، التي حددها بودان، وهي أساس مفهوم السلطة، كما حددها هو بز خاصّة، فمفهوم السيادة، بصفته المفهوم الأساس للدولة القومية الحديثة، إنّما ظهر إلى حيز الوجود نتيجة تعرض الحياة الفردية للخطر، خلال فترة الثورات والانتفاضات والاضطرابات السياسية والدينية والمجتمعية في أوروبا (إنجلترا وفرنسا على وجه الخصوص)، والتي بدورها ألغت أي إمكان للاستقرار، فكان لابدّ والحالـة هذه (العقلانية العملية) كما يراها هو بز)، من أن تتحكر مؤسسة واحدة وسائل العنف في المجتمع، وتكون الخلية الأولى للدولة وما يتعلق بها من مفاهيم، من أجل ألا تتحول العلاقات بين الأفراد والجماعات إلى خطير يهدّد الحياة ذاتها (حالة الطبيعية وفق مفهوم هو بز)، ولو استعرضنا كلّ ما قيل أو كُتب في الفلسفة السياسية، قديمها وحديثها، حول الدولة ومفاهيمها التابعة، وخاصة

مفهوم السيادة، لما وجدنا أنّ "الغاية النهاية، أو المُتفق عليها على وجه الدقة بين الجميع، تخرج عن الهدف السابق، وسواء كان ذلك صراحة أو ضمناً، فيما هم يختلفون على كلّ شيء آخر.

ولكن، وهنا يكمن السؤال المؤرق والمحرق معاً، ماذا يحدث إذا تحولت الدولة ذاتها؟ وهي المحتكر الشرعي الأول لوسائل العنف، إلى أن تكون هي المهدد الأول للحياة في المجتمع، وذلك كما هو الحال في كمبوديا "بول بوت" والخمير الحمر، أو كما في حالة كوسوفو أو الشيشان مثلاً؟ في مثل هذه الحالة، ووفق منطق مُنطوي الاجتماعي، سواء كان العقد يرتكب حقوقاً سياسية (لوك وروسو)، أو لا يتعلّق بغير حقّ الأمان والحركة الآمنة (هوبز)، فإنّ العقد ينفسخ بين "السياد" بصفته ممثلاً للدولة وسيادتها، ومحتكرًا للسلطة المنبثقة، وبين الأفراد، وهم غير ملزمين بطاعته حيث انتفت الشرعية ذاتها، وتحوّل السياد (فرداً) كان أو جماعة)، إلى مجرد محترك لوسائل العنف، أو مالكاً لها على أقل تقدير، دون أن يكون له "الحقّ" في استخدامها، مثله في ذلك مثل أي عصابة عادمة، فالفرق الرئيس، إن لم يكن الأول، بين "السلطة" والقوّة المجردة ليس مادّياً، بقدر ما هو معنوي إن صح التعبير.

فكلا الممارستين تتضمن القدرة والقهر والإرغام، وإمكان استخدام العنف، ولكن السلطة تتضمن الحقّ في ممارسة القدرة، بينما القوّة المجردة تنتفي منها هذه الصفة، وذلك مثل الفرق بين جندي أو شرطي يحمل مسدساً، ولم يحمل مسدساً هو الآخر، فالسلطة، في خاتمة التحليل، تعني استخدام القوّة من أجل هدف عام، وهذا هو الأساس النهائي للشرعية ومفهومها، ولكن ومن الجهة الأخرى، رغم انفاسخ العقد وفق هذه النظرية أو تلك، فإنّ محترك القوّة يبقى هو السياد الفعلي في المجتمع، وبالتالي فإنّه وفي مقابل التجمعات البشرية الأخرى، إنما يمارس "حقوق" السيادة، فكيف يكون الموقف منه؟ هذا هو برأي الكاتب هنا هو سؤال العصر.

ومن جهة أخرى، ووفقاً لما يجري في عالم الواقع اليومي، وبعيداً عن التنظير بعيد المدى، وإن لم يكن بعيداً عنه ذلك البعد، ماذا لو كان المحترك لوسائل العنف في المجتمع (الدولة، السلطة) من القدرة بحيث إنّه يهدّد حقّ الحياة في المجتمع، وفي ذات الوقت، ليس في مقدور الأفراد فسخ العقد حتى لو أرادوا، كما هو الحال في الشيشان اليوم مثلاً؟ هل يجوز في هذه الحالة للآخرين، أي دول وجماعات أخرى، التدخل للمساعدة في فسخ العقد مثلاً؟ مثل هذا السؤال يثير من الإشكاليات والتساؤلات المتشعّبة، أكثر مما يقود إلى إجابة شافية وافية، وهل هناك مثل هذه الإجابة في الشؤون الإنسانية على أيّ حال؟ فوفقاً لمفهوم السيادة التقليدي، فإنّه لا يجوز لأي طرف خارج الدولة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، مهما كانت الظروف والأحوال، حتى لو كان هناك نوع من التصفية العرقية مثلاً، في هذا البلد أو ذاك، فالسيادة تعرِيفاً هي السلطة التي لا تعلوها سلطة في الداخل، وغير الخاصة لأي سلطة أخرى في الخارج، ولكن مفهوم السيادة هذا، الذي أسميه بالتقليدي، وإن كان قد ساعد على تبلور الدولة القومية الحديثة كما نعرفها في العصور الحديثة، إلا أنّ صفتة المطلقة، والتعمّق في استخدامه، قد يؤديان إلى عكس المرام منه في بداية تبلور المفهوم، أي الحفاظ على الحياة في المجتمع وصيانته حقوقها، كأي تعرّف في استخدام الحقّ مما يتحدّث أهل القانون، ومن هنا، فيفي اعتقاد كاتب هذه السطور، فإنّ مفهوم السيادة وفق التعريف السابق، وبالتالي مفهوم الدولة وحدود سلطتها، مقدم على تغيرات وتحولات في معناه وميناه وحدوده النظرية والعملية، وذلك ليعكس التغيرات والتحولات السياسية في عالم اليوم، فإذا كان مفهوم السيادة في بداية تبلوره، عنى فيما عنى حرمان تلك المؤسسات والجماعات ما دون الدولة (الإقليمية، القبيلة، الطائفة، الكنيسة، وغيرها) من امتلاك السيادة أو جزء منها، فالسيادة لا تتجزأ، وأصبحت الدولة وفق هذا المفهوم هي "مؤسسة المؤسسات"، والممالك الأوحد للسيادة في الدولة الواحدة، سوف تؤدي في النهاية إلى حرمان الدول المتعدّة من حقّ السيادة المطلقة، وصولاً إلى مفهوم جديد للسيادة يركز على العالم أجمع، بصفته الوحدة السياسية التي تحل محل الدولة التقليدية المعتادة، وذلك كما يبدو من قراءة مجرى الأحداث.

وإذا كان أرسطو قبل قرون عدة من الزمان، قد وصف تطوير المجتمع السياسي بأنه انتقال من العائلة إلى القبيلة ثمّ إلى المدينة (بوليس) في خاتمة التطور، بصفتها الشكل السياسي الأكمل والنهاي للتطور السياسي البشري (خاتمة التاريخ)، وأثبت التاريخ وتطوره بطلان هذا التنظير، فإنه يمكن القول اليوم بشيء من الثقة، إنّ "الدولة القومية" ومفاهيمها المراقبة، لن تكون نهاية التطور

السياسي للجمعيات البشرية، وفق ذات منطق أرسطو، وفق ما نشاهده اليوم من تحولات متتسارعة وجذرية في أثيرها، فالبعض، في الماضي والحاضر، مجّدوا الدولة القومية كثيراً، واعتبروها أكمل شكل سياسى من الممكن أن يتحققه الإنسان، أو حتى أنها عبارة عن نهاية للتاريخ ذاته (هيغل كأبرز مثل)، مقتفيين في ذلك أثر أرسطو في تنظيره لدولة المدينة الإغريقية، ولكن يبدو أنَّ المسألة خلاف ذلك، وربما كذلك اليوم في بداية الطريق نحو تحقق حلم بعض الفلاسفة "الطوباويين" في الدولة العالمية، فالعقلمة المعاصرة، وضمن ما لها من آثار سياسية غير مباشرة، أدت إلى، أو هي في الطريق إلى أن تؤدي إلى نوع من الشعور بالقدر الإنساني المشتركة، وذلك كما أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا في بداية العصور الحديثة إلى الشعور بالقدر القومي المشتركة، وما قام عليه من شعور قومي مشترك، فمجرد طفل جائع يبكي في أحد غال أفريقيا مثلاً، يستثير العطف وحركات المشاركة الوجدانية وغير الوجدانية لدى البعض على ضفاف نهر الدانوب أو الرور أو المسيسيبي، وعلى ذلك قس، ليست القضية هنا تدخل هذه الدولة في الشأن الداخلي لتلك الدولة، بقدر ما هو في ذلك الشعور المتنامي بال擔心 المشتركة لكل بني الإنسان، نعم إنَّ لمثل هذه العولمة نتائجها السلبية العديدة على الدولة في العالم الثالث خاصة، وما يتبرأ ذلك من أسئلة وإشكالات الهُويّة والمصير الوطني أو القومي أو نحو ذلك، وما قد يؤدي إليه ذلك من حركات عنف وتطرف، إلَّا أنَّ كلَّ ذلك لن يكتب تياراً هو سائر في طريقه، كما أنَّ البكاء على دولة المدينة الواعدة لم يقف في طريق ابتعاد دولة العالم المقدونية والرومانية.

ولكن، على فرض أنَّ هذه هي المسألة، يبقى سؤال يفرض نفسه فرضاً حقيقة: مَن سيكون صاحب السيادة في هذا العالم الجديد الآخر في التشكّل؟ فالتدخل هنا أو هناك لا بدّ أن يكون منبثقاً عن سيادة معينة، وهذه السيادة لا بدّ أن تكون مستندة إلى "احتكار شرعي لوسائل العنف في المجتمع"، وهو مجتمع العالم بكلّيته هذه المرأة، كي يكون لصاحبها "الحق" في ممارسة القوّة التي توقف فوق كلِّ القوى، أي أن تكون تلك القوّة "سلطة" معينة، سُؤال في الحقيقة سابق لأوانه، ولا أملك له بطبيعة الحال جواباً قاطعاً، ولكن يمكن التكهّن رغم ذلك بمسار الأحداث والتطلعات المحتملة، استناداً إلى مقدمات معينة يمكن ملاحظتها في عالم اليوم، فالرجوع إلى أحداث الماضي الحديث، نجد أنَّ السيادة واحتقارها كانت في البدء من نصيب الأقوى مادّياً، الذي نسب نفسه سيداً وفقاً لنتائج المصارع بين مختلف القوى في تلك اللحظة من الزمن، وبالتالي، فإنَّ شرعية مثل ذاك السيد كانت قائمة على القوّة المجردة بشكل رئيس، أي شرعية من لا يطيعني، فلا يحاول أن يعصيني، ولكن استقرار الأوضاع، واستمرار المصارع بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، وما ينحصر عن ذلك من تطورات ووعي متنامي، أدى في النهاية إلى انتقال "ملكية" السيادة من السيد القديم إلى الشعب نفسه، أي عموم المجتمع، وأصبحت شرعية القوّة مرفوضة نظراً، حتى وإن كانت ممارسة عملاً، خلال فترة الانتقال من شرعية القوّة المجردة، إلى شرعية الأُمّة، كان السيد قد بدأ هو بذاته في التحوّل، بحيث إنَّ شرعيته، حتى في وعيه هو، أصبحت بما يفعله في الشأن العام، وليس بمجرد قدرته المادّية البحتة على ضبط الأمور بما يكفل استقرار سلطته، ومن هنا، وبالنظر إلى المجتمع الدولي المعاصر، فإنه يمكن القول إنه ربما انفردت قوّة معينة (الولايات المتحدة مثلاً) بالهيمنة في عالم اليوم، وفق شرعية القوّة المجردة التي كانت أساس شرعية السيد القديم، ولكن ذلك لا يعني استمرار هذا التفرد القائم على أساس مادّية بحتة، مما حدث في المجتمع القومي الواحد من تغيرات تحولات وتطورات، ليس بعيداً أن يحدث على مستوى المجتمع الإنساني العام.

إنَّ ما نراه اليوم من تغيرات على الساحة الدولية، والساحات الوطنية وبالتالي، هو بداية تحول سياسي جذري في تاريخ العالم السياسي والمفاهيم المؤطرة لعلاقاته، فالحدود مثلاً، والتي هي إطار ووعاء الدولة وسيادتها، يزداد عجزها يوماً بعد يوم عن الوقف في وجه ما لا يعترف بالحدود في الاقتصاد والاتصالات والمعلومات، والسلطة، السياسي المنظور منها والاجتماعي غير المنظور، تفقد تدريجياً قدرتها السابقة على الإمساك بخيوط الحركة وتغيرات الذهن في المجتمع والدولة معاً.

بإيجاز، فإنَّ السلطة السياسية، وخاصة في العالم المتلقي لتأثيرات العولمة، أخذت تفقد دورها بشكل متتسارع من أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كلّ شيء، وتحدد مجال حركة كلِّ شيء، وبالنسبة لنا، عرباً كنا أو مسلمين أو غير ذلك، فإذا بقينا نحلل الأحداث وننظر إليها من منظور المواقف الذاتية البحتة، فلن نفهم حقيقة العالم وما يجري فيه، ولن نستطيع وبالتالي فهم النتائج الكبيرة التي لا ريب آتية نتيجة هذه التغيرات، فلننسق لمن نشاء، ولنصفر لمن نشاء، ولنشجب مَنْ نشاء، ولنندح مَنْ نشاء، ولكن ذلك كلّه يجب ألا يكون حاجزاً بيننا وبين الرؤية النافية لحقائق الأمور، ومجرى الأحداث، هذا بالطبع، على افتراض أنَّنا نريد أن نعيش في هذا العالم.►

المصدر: كتاب الإسلام والغرب